This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 3, June 2021
p. 90-103

THEORIZING AND ROOTING IN THE JURISPRUDENCE OF MINORITIES IN ISLAMIC ECONOMIC THOUGHT

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.3-3.10>

Mahdi Ali ABDALLAH ¹

Abstract:

This research deals with a juristic view of the Islamic economic insight on the existence of Muslims in the non-Muslim countries in the West and how to handle their problem of housing and providing them with houses through dealing with usurious banks. Moreover, it is about helping them to have a well-off living by creating an Islamic market or Muslim merchants. The morals, principles and thought of Islam can be introduced to the world of non-Muslims. So, the mechanism of creating the market and merchants has been tackled. Besides, the issue of when Muslim have the right to deal with such banks has also been addressed throughout making use of the rules of jurisprudence. May Allah help and guide us. That is why the research is titled (Theorizing and rooting in the jurisprudence of minorities in Islamic economic thought)

Key words: Islamic Economic; Theorizing; Rooting.

Received :
15/04/2021

Accepted:
03/05/2021

Published:
01/06/2021

التنظير والتأصيل في فقه الأقليات المسلمة في فكر الاقتصاد الإسلامي

¹ Dr. , Telafer University, Iraq, dr.mahdi.abdallah@uotelafer.edu.iq, <https://orcid.org/0000-0002-7162-8095>

مهدي علي عبدالله²

الملخص

إن ما في بحثنا نظرة فقهية في فكر الاقتصاد الإسلامي حول وجود المسلمين في دول الغرب غير المسلمة وكيفية معالجة مسألة سكنهم وتوفير بيوت لهم عن طريق التعامل مع البنوك الربوية و توفير عيش رغيدة لهم عن طريق خلق سوق إسلامي أو تجار مسلمين يمكن عن طريق هذا السوق نشر أخلاق ومبادئ وفكر الإسلام إلى العالم وتعريف بالإسلام لغير المسلمين، فوقفنا في آلية خلق السوق والتجار، وكذلك متى يحق للمسلم التعامل مع هذه البنوك الربوية عن طريق تطبيق بعض القواعد الفقهية. ومن الله التوفيق والسداد ولهذا سميت البحث (التنظير والتأصيل في فقه الأقليات في فكر الاقتصاد الإسلامي)، وعلى ذلك جاءت خطة العمل مكونة من مدخل وثلاثة محاور وقد جاء المحور الأول بعنوان نبذة ونظرة للأقليات الإسلامية والاندماج الغربي، والمحور الثاني التعريف بالمقاصد الإسلامية والقواعد الفقهية، وجاء المحور الثالث بعنوان بعض المسائل في فقه الأقليات الإسلامية، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: التنظير، التأصيل، الاقتصاد الإسلامي.

المقدمة:

إن استخدام مصطلح الأقليات بصفة عامة يثير تحفظات عدة من منظور إسلامي، فهو لم يظهر في التراث الفقهي أو التاريخي الإسلامي، ويعتبر دخيلاً عليهما، لأن الأساس في هذا التراث الإسلامي ليس الأثرية أو الأقلية العددية بل العدالة، سواء للدلالة على غير المسلمين تجاه أكثرية مسلمة أم العكس. وكان المصطلح المستخدم هو الملل والنحل، وإذا كان مصطلح الأقلية يعكس معاني ومضامين الذلة أو القهر، فإن هذا ما لا تحمله أو توحى به المصطلحات الإسلامية المناظرة، ومع ذلك فإن الشائع استخدامه هو مصطلح الأقليات كما سيكون لنا وقفة شرح هذا المصطلح فيما بعد يقول د. محمد الدسوقي، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم وعضو مجمع البحوث الإسلامية:

فقه الأقليات مصطلح حديث، نشأ في القرن الماضي وتؤكد في مطلع القرن الخامس عشر الهجري لما زادت أعداد الأقليات المسلمة بأوروبا وأميركا، وبدأت حياتها تنتشر وعلاقاتها تنتشعب، وأخذت تشعر بكيانها الجماعي ذي الخصوصية الدينية في مهجرها إلى مجتمع غير إسلامي تسود فيه ثقافة وقوانين غير إسلامية، وكانت الأقليات في ذلك الوقت قد بدأت تتوق إلى أن تنظم حياتها الفردية والجماعية على أساس من دينها، ولكنها وجدت أن أموراً كثيرة من تلك الحياة لا يمكن التعامل معها من خلال ما هو متداول ومعروف من الفقه المعمول به في البلاد الإسلامية، أما لأنه لا يناسب أوضاعاً مخالفة للأوضاع الموجودة بالبلاد الإسلامية، أو لأنه لا يغطي أوضاعاً انفردت بها حياتهم بالمهجر، فأصبحت هناك ضرورة لفرع فقهي جديد يختص في معالجة حياة هذه الأقلية أطلق عليه مصطلح فقه الأقليات وقد تزامن ذلك مع قيام الهيئات الإسلامية المهمة بأوضاع تلك الجاليات المسلمة والمجتمعات المسلمة في بلاد الغرب.

أحكام خاصة

ويؤكد الدسوقي أن فقه الأقليات لا يعني إنشاء فقه خارج الفقه الإسلامي وأدلته المعروفة، وإنما يعني أن هذه الفئة لها أحكام خاصة بها نظراً لظروف الضرورات والحاجيات كما نقول فقه الحج أو فقه الصيام أو فقه المرأة. ويضيف: فهو ليس بمنعزل عن الفقه الإسلامي العام إطلاقاً، ولا هو مستمد من مصادر غير مصادره، أو قائم على أصول غير أصوله، وإنما هو فرع من فروع، يشاركه ذات المصادر والأصول، فيتجه إلى التخصص في معالجتها، في نطاق الفقه الإسلامي وقواعده، استفادة منه وبناء عليه⁽¹⁾. ويضيف د. أحمد محمود كريمة، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر: إن اصطلاح فقه الأقليات جديد، ويراد به بيان الأحكام الشرعية للجاليات المسلمة التي تعيش داخل المجتمعات الغربية أو غيرها وقد تكون نسبة الأقليات المسلمة قليلة بالنسبة للمجتمع الذي تعيش فيه، وقد تكون الأعداد التي نسميها أقليات إسلامية كبيرة إلا أنها في وسط محيط كبير جداً من ديانات مختلفة عن الإسلام. ويقول: من المعروف أن الذين يعيشون خارج البلاد الإسلامية لهم قضايا ومشاكل تختلف في كثير من الأحيان عن القضايا والمشاكل التي تتعرض لها المجتمعات الإسلامية عادة فمن قضاياهم على سبيل المثال حكم التجنس بجنسية الدولة غير الإسلامية التي يقيمون بها، وما هو حكم الدين في الالتحاق بجيش تلك الدولة، وإذا قامت الحرب بين تلك الدولة التي يحمل جنسيتها ودولة أخرى إسلامية أو حتى غير إسلامية، ما هو حكم اشتراكه في تلك الحرب، وقضايا أخرى كثيرة تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي فيها وكان من أشهر القضايا التي ظهرت في هذا المجال منذ سنوات قليلة قضية إسلام

² د.، جامعة تلغفر، العراق، dr.mahdi.abdallah@uotelafer.edu.iq

الزوجة دون إسلام زوجها الذي يدين بديانة أخرى غير الإسلام، وكذلك وضع الأموال المسلمين في بنوك دول الغرب من باب الاحتفاظ على أموالهم ولكن بالمقابل يساعدهم على انتعاش اقتصاد دول الغرب وربما هذا الانتعاش يستخدم كوسيلة تدمير اقتصاد الدول الإسلامية أو محاربتها من باب أعداد العدة من الأموال والقوة كما أشار إليها القرآن الكريم فالفكر الاقتصادي الإسلامي يمنع ذلك إطلاقاً لأن فيه ضرر للبلاد الإسلامية هو سحب الأموال من الدول المسلمة واستثمارها في دول الغرب مما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد في الدول الإسلامية والقاعدة تقول (لا ضرر ولا ضرار) وكذلك (والضرر يزال)(2).

فالمهدف من فقه الأقليات هو أن يعين الأقليات الإسلامية على أداء الواجبات المختلفة: الدينية والثقافية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها على أصول وقواعد شرعية لا تمس دينهم ودنياهم بشيء يخل في مبادئ دينهم وأخلاقهم. أوضح د. حامد أبوطالب العميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر: أن شريعة الإسلام جاءت حكمة ومنظمة لحياة المسلمين في كل ظرف زمني ومكاني كانوا فيه، وفي كل الأحوال التي يكونون عليها. وقال: الأقليات المسلمة في المجتمعات غير المسلمة يكون أمامها أما الذوبان والانصهار في تلك المجتمعات، وذلك بأن تفقد هويتها وتصبح جزءاً من نسيج الدولة التي عاشت فيها، أو تقوم بالتفوق والانكفاء على الذات، وتبالغ في العزلة عما حولها، أو يكون عليها التعايش وهذا هو الخيار السليم والصحيح، لكن على أن يكون تعايشاً واعياً، بحيث يفهم من يعيشون في تلك الدول أنهم مواطنون فيها وأن عليهم حقوقاً لهذه الدول وحقوقاً للمواطنين من حولهم، وحقوقاً للجوار، ومن كمال المروءة والأخلاق أن يدرك الإنسان أن عليه حقوقاً للبلد الذي يعيش فيه وللناس، وأيضاً له واجبات ينبغي أن يعيها ويفهمها بشكل جيد، أن التعايش ضرورة لا بديل عنها للأقليات المسلمة في كل مكان. وفقه الأقليات يساعد على تحقيق هذا التعايش ويحميه. وأكد أن فقه الأقليات له مجموعة من الأهداف والمقاصد التي يسعى إلى تحقيقها في إطار أحكام الشريعة وقواعدها من دون الخروج عنها، ويقول: فمن شأنه مساعدة الأقليات المسلمة على تحقيق المرونة والانفتاح المنضبط، حتى لا تنكمش وتتفوق على ذاتها، وتتغزل عن مجتمعها، بل تتفاعل معه تفاعلاً إيجابياً، تعطيه أفضل ما عندها، وتأخذ منه أفضل ما عنده، على بينة وبصيرة(3).

المحول الأول

نبذة ونظرة للأقليات الإسلامية والاندماج الغربي

تعد الأقليات المسلمة في الغرب، سواء في الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة، امتداداً حضارياً مهماً للأمتين العربية والإسلامية، في ضوء أن الثقافة الإسلامية تعد مكوناً أساسياً للحضارة العربية. ومن هنا تأتي قيمة التعويل عليها كجسر للعلاقات العربية مع الغرب.

وتعود جذور نشأة الأقليات الإسلامية في الغرب إلى عهد الأمويين في الأندلس الذي شهد أول انتقال للإسلام إلى أوروبا من جنوبها الغربي، بعدها وصل المسلمون إلى جنوب فرنسا، ثم بعد ذلك إلى شرق أوروبا، حين وصل العثمانيون إلى فيينا عاصمة الإمبراطورية النمساوية في ذلك العصر، وهو ما أدى إلى اعتناق عدد كبير من سكان منطقة البلقان للإسلام، وهم السكان الذين شكّلوا في ما بعد نواة الأقليات المسلمة الموجودة في شرق أوروبا حالياً، ما يعطي مؤشراً إلى حدوث حال من التشابك التاريخي للثقافة الإسلامية مع الغرب.

وقد نما المجتمع الإسلامي في الغرب بشكل مضطرب خلال السنوات الأخيرة، مع تزايد أعداد الأقليات المسلمة به، وتزايد نشاطها في الميدان الثقافي والإعلامي.

في هذا الإطار، تشير الإحصاءات إلى أن هناك حوالي 7 ملايين مسلم على الأقل في الولايات المتحدة الأميركية، وقد نشأت خلال العقود الأخيرة العديد من المنظمات والمراكز الثقافية الإسلامية التي مارست دوراً كبيراً على الساحة الأميركية.

وهناك نحو 35 مليون مسلم في دول الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يشكل المسلمون في العام 2020 حوالي 10 في المئة من مجموع سكان أوروبا. وتشير الإحصاءات إلى أن في الاتحاد الأوروبي 7 آلاف جمعية ومركز إسلامي ومسجد، يستفيد من خدماتها أكثر من 16 مليون مسلم.

وقد استفادت الأقليات المسلمة في الغرب من حال الانفتاح السياسي والثقافي الموجودة هناك لتطرح نفسها بقوة على المجتمعات التي عاشت فيها، لكن ذلك لم يحل دون هموم خاصة بالمجتمع المسلم في ما وراء البحار.

فقد واجهت الأقليات المسلمة تحديات كبيرة في الغرب، وإن اختلفت في الولايات المتحدة عنها في الاتحاد الأوروبي، وداخل الاتحاد هناك مشاكل خاصة بكل دولة على حدة في الولايات المتحدة، لعبت السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام دوراً كبيراً في الحد من الظهور الإعلامي للأقليات المسلمة هناك، وذلك بحكم سيطرة اليهود على أهم مفصل الاقتصاد الأميركي.

أما الوضع في الاتحاد الأوروبي، فإنه يختلف من دولة إلى أخرى، كما ذكرنا سلفاً، ففي إيطاليا التي وصل عدد المسلمين فيها إلى أكثر من مليون مسلم يضاف إليهم 80 ألف مسلم إيطالي، وأنشأ هؤلاء 450 مسجداً، فإن الحكومة لا تزال لا تعترف بالإسلام كدين رسمي، وفي ألمانيا التي يزيد عدد المسلمين فيها على 3 ملايين مسلم غالبيتهم من الأتراك لا يزال الألمان ينظرون إلى المسلمين على أنهم أجانب وخطر على المجتمع، ويشكل المسلمون في بريطانيا أكثر من 5 في المئة من مجموع السكان" إذ يزيد عددهم على مليوني نسمة يشكل ذوو الأصول الهندية ثلثهم، ويتحدث المسلمون هناك حوالي مئة لغة، ولهم جذور من 56 دولة، وللمسلمين 600 مسجد مسجلة كوحدات خيرية دينية مقارنة بـ 13 مسجداً كانت موجودة العام 1963، كذلك يوجد 1400 جمعية إسلامية.

ويبدو الوضع في بريطانيا أفضل من غيره، إذ أن القانون البريطاني ينظر إلى الجماعات العرقية المختلفة نظرة إيجابية، ويسمح لها بقدر من التمايز" وفي ظل الحرية المسموحة للتعبير عن الهوية السياسية للقوميات استطاع المسلمون أن يعبروا عن أنفسهم في النظام السياسي.

أما في فرنسا التي تضم أكبر جالية إسلامية على أراضيها" إذ يبلغ عدد المسلمين فيها حوالي ستة ملايين لديهم 1300 مسجد، وحوالي 600 جمعية، وإذاعات محلية إضافة إلى وجود أكثر من 100 ألف مسلم من أصل فرنسي، فيوجد بها ارتباط ملحوظ تجاه المسلمين بالنسبة إلى قضية الاندماج، ووجود افتقار لسياسات واضحة لإدماج المهاجرين" لذلك احتلت قضية المهاجرين حيزاً كبيراً في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، خصوصاً بعد صعود اليمين المتطرف الذي تعهد بالحد من الهجرة الأجنبية، لهذا بدأت الحكومة تنتهج سياسة جديدة للحد من الكراهية للأجانب، ولا ننسى ألمانيا التي فتحت أبوابها للمسلمين الذين هاجروا من اضطهاد وظلم العصابات الارهابية (داعش) والجهات المسلحة الغير الحكومية التي عاثت في الارض الفساد منذ 1014 إلى يومنا هذا فقد استقبلت الاف العوائل ووفرت لهم الاراض والمسكن ونظمت لهم حياتهم وفق أحكام وقوانين يعينهم على العيش الرغيد.

وفي أي الأحوال، فإن الأقليات المسلمة وعلى رغم تلك التحديات فقد برزت بشكل كبير خلال العقد الأخير، وبدأت تطرح نفسها بقوة في المجتمعات الغربية، خصوصاً في ظل التطور النوعي للوجود الإسلامي في الغرب، فقد شهدت الفترة الأخيرة بروز جيل مسلم جديد نشأ أصلاً في الغرب وتشبع بثقافته، بحيث أصبح أبناء هذا الجيل في مكانة أفضل مقارنة بأسلافهم الذين عانوا كثيراً في سبيل الاندماج في المجتمعات الغربية، كما شهدت الفترة نفسها تصاعداً في النشاط الثقافي للأقليات المسلمة في المجتمعات التي تعيش فيها في الغرب، ولكن هذا التصاعد في الوجود الإسلامي في الغرب بدأ يواجه تحديات من نوع آخر خلال العقد الأخير حالت دون تصاعده.

وتتبع هذه التحديات من طبيعة العلاقة القائمة بين الغرب عموماً والإسلام، إذ أنها تنطوي على قدر معتبر من التناقضات التي تجعل من تطويرها إشكالية حقيقية، وهي تناقضات نجمت عن الموروث التصادمي في العلاقة الزاخرة بالشكوك المتبادلة منذ ما قبل العصر الحديث، وتحديداً عصر الحروب الصليبية التي كانت مواجهة قاسية بين الطرفين جمعت ما بين السياسي والديني في الوقت نفسه، وذلك رغم أن هذا الوجه الديني لتلك الحروب كان يخفي وراءه أطماعاً سياسية، وأيضاً رغم مرور العديد من الحقب التاريخية على هذه الحادثة. ويعود ذلك إلى شراسة هذه الحروب، الأمر الذي أبقاها حية في الذهن العربية والإسلامية والغربية على حد سواء، وعلى رغم أن التطورات التي شهدتها النظام العالمي الجديد انطوت على قدر مدهل من حتميات التواصل بين الشعوب بغض النظر عن خلافاتها العرقية والثقافية، إلا أن تصاعد تيار العولمة جاء ليغذي فكرة الصدام بين الإسلام والغرب، خاصة مع الانتشار الهائل الذي حققته فكرة الصدام بين الحضارات.

وفي الواقع فإن ثمة عاملاً أساسياً أدى إلى وضع الإسلام والعولمة كل على طرف نقيض في مواجهة الآخر، فالعولمة المعاصرة وبمبوح الجدة التي اكتسبتها تطرح نفسها كنظام متكامل، بإضافة إلى وجهيها الثقافي والاقتصادي تهدف العولمة سياسياً إلى تمكين النظام الديمقراطي على النمط الغربي، من حيث الأخذ بالتعددية، وإعطاء فرص لحرية التعبير، وإبداء الرأي من خلال قنواته.

وفي المقابل، فإن الإسلام لا يعتبر ديانة خالصة، بل هو نظام شامل للحياة وله انتقاداته على ما تحاول أن تروج له العولمة، وله أطروحاته الخاصة المناقضة في وجوه كثيرة لما تطرحه العولمة. وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر التي تعد بالفعل أحد المعالم الأساسية لتطور النظام الدولي لعالم ما بعد الحرب الباردة، لتروج من جديد لفكرة الصدام بين الحضارات، والحاصل أن هذه الأحداث فجرت من جديد الجدل حول العلاقة بين العالم الإسلامي وفي القلب منه العالم العربي من ناحية والغرب وفي القلب منه الولايات المتحدة الأميركية التي تقبع منفردة على قمة النظام الدولي لعالم ما بعد القطبية الثنائية من ناحية أخرى بشكل صلب في اتجاه غلبة التصادم لا الحوار على هذه العلاقة، وما يعيننا من كل هذا أن ذلك الوضع قد أثر سلباً على وضع الأقليات المسلمة في الغرب عموماً، وإن اختلف الحال في الولايات المتحدة التي وقعت بها أحداث 11 أيلول سبتمبر عن أوروبا، حيث بدت مظاهر التمييز ضد المسلمين في الولايات المتحدة هي الأكثر تجلياً، ووصل الأمر عقب تلك الأحداث مباشرة إلى حد قتل بعض أبناء الجالية المسلمة هناك.

وقد يكون من المهم في هذا الإطار أن نشير إلى أن الحس الحضاري لدى الولايات المتحدة أقل من نظيره في أوروبا، وبالتوازي مع ذلك فإن ثمة علاقات تاريخية وعلاقة جوار جغرافي بين العالم العربي والإسلامي من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى، وهذا الواقع يجعل الأقليات المسلمة في الغرب الأوروبي أحسن شأنًا من وضعها في الولايات المتحدة.

والمشكلة الأساسية، هي أن الأقليات المسلمة في الغرب لا تشكل وحدة واحدة وهو ما يسهل من مهمة الضغوط الواقعة عليها، وينبع ذلك من التعدد العرقي واللغوي لهذه الأقليات التي وفدت إلى الغرب من أقطار مختلفة ولتحقيق مصالح مختلفة. هذا الوضع يفرض على المنظمات التي تقود تلك الأقليات أن تقوم بدور أكبر في مجال توحيدها كي تكون جبهة واحدة على غرار الأقلية اليهودية في المجتمع الأميركي.

الأهم من ذلك هو أن تقوم تلك المنظمات بتقديم صورة صحيحة عن الإسلام للغرب، وهذا يتطلب تأسيس سوق إسلامي وازدهار أخلاق ومبادئ الإسلام في التعامل، وتدعيم ما هو قائم منها. وهذا أمر مهم للغاية في ظل الجهل الغربي بالكثير من مبادئ الإسلام.

ويبقى أن تفعيل دور الأقليات المسلمة في الغرب وتدعيم توأصلها مع المجتمعات التي تعيش فيها ليس معناه ذوبان هذه الأقليات في تلك المجتمعات، لكن ذلك يعني فقدان تمايزها الذي يشكل جسرا بينها وبين أوطانها الأصلية، ويتم التعويل عليها من أجل خلق علاقات صحيحة بين الغرب والدول العربية والإسلامية، أن المقصود هو تفعيل توأصلها وإنهاء عزلتها بما يجعلها فاعلا في المجتمعات التي توجد فيها.

وهذا يتطلب تثبيت عقيدة الولاء وتعزيز الانتماء من قبل تلك الأقليات إلى العالم الإسلامي، ولا يكون ذلك إلا بتعلم العقيدة الصحيحة، وخصوصاً بالنسبة إلى الجيل الجديد الذي ولد في الغرب.

وغني عن التأكيد أن العالمين: العربي والإسلامي مطالبان بدعم الأقليات العربية والمسلمة في الغرب، بما يجعل لهما صوتاً مسموعاً في هذه المنطقة شديدة الحيوية من العالم، بخاصة مع انهيار الحدود والفواصل الجغرافية في ظل العصر الذي نعيشه، بسبب طغيان ثورة الاتصالات والمعلومات (4).

وعلى كل حال فإن واقع هذه الأقليات الإسلامية التي نرجوا لها أن تكون أكثريات في القريب العاجل لا بد أن ينظر بعين الاعتبار، إذ لا يمكن أن تعامل به المجتمعات التي تعيش في ظل دولة إسلامية، وفي وطن إسلامي، مما يستدعي منا أن ننتج فقها جديدا يدعى (فقه الأقليات الإسلامية)

ولكي ننتج هذا الفقه لا بد من دراسات جادة وهادفة تنطلق من أصول الشريعة وقواعدها العامة وفق الفكر الاقتصادي الإسلامي تراعي واقع هذه الأقليات حتى تتكون لدينا ثروة في مجال التنظير والتأصيل لهذا الواقع تكون أساساً للانطلاق نحو هذا الفقه المنشود.

لدى أحببت أن أساهم في تنوير الآراء التي تريد التخفيف من معاناة أخ وأنا العاضين على دينهم في ديار الغرب الإسلامية، وذلك تحت عنوان التنظير والتأصيل لفقه الأقليات الإسلامية في فكر الاقتصاد الإسلامية ونهدف من وراء هذه المحاولة إلى إبراز ما يأتي:

1. بعض القواعد الفقهية التي يمكن توظيفها في فقه الأقليات الإسلامية بالفكر الاقتصادي الإسلامي
2. بعض مقاصد الشريعة التي يمكن توظيفها في فقه الأقليات الإسلامية بفكر الاقتصاد الإسلامي
3. بعض المقترحات تتعلق بفقه الأقليات الإسلامية

وقبل الخوض في فقه الأقليات علينا تعريف بعض المصطلحات في صدد موضوعنا لغة واصطلاحاً.

المحور الثاني

التعريف بالمقاصد الإسلامية والقواعد الفقهية

وقبل الخوض ببيان ماهية المقاصد الإسلامية والقواعد الفقهية لا بد لنا من التعريف بالمصطلحات الآتية:

تعريف الأقليات

لقد راجت هذه الكلمة في عصرنا، نتيجة لكثرة المهاجرين وتقارب العالم بعضه مع بعض، ويراد بها: كل مجموعة بشرية في قطر من الاقطار، تتميز عن أكثرية أهله في الدين، أو المذهب أو العرق، أو اللغة، أو نحو ذلك، من الأساسيات التي تتميز بها المجموعات البشرية بعضها عن بعض.

ومثال ذلك: الأقليات المسلمة في المجتمعات المسيحية في الغرب، أو الهندوسية في الهند، أو البوذية في الصين، فهي تخالف الأكثرية في العقيدة والدين، ومثلها الأقليات المسيحية في مصر وسورية والعراق وغيرها. والأقليات اليهودية فيا لمغرب وإيران وتركيا وغيرها. ومثلها الأقليات الكاثوليكية في كثير من بلدان العالم.

وهناك الأقليات العرقية كالأقليات البربرية في الجزائر والمغرب، والأقليات الكردية والتركمانية في العراق وسورية وإيران وتركيا.

وهناك الأقليات اللغوية، مثل الأقليات الناطقة بالفرنسية في كندا (مونتريل وما حولها).

واظهر الأقليات في العالم هي الأقلية الدينية، وهي التي تثار حولها المشكلات هنا وهناك.

ومن لوازم الألية: أنها تكون عادة ضعيفة أمام الأكثرية، فالكثرة تنبئ عن القوة، والقلة تنبئ عن الضعف.

والقران يحدثنا عن الكثرة في معرض الامتنان والتذكير بالنعمة، وذلك على لسان شعيب _ عليه السلام _ حين قال لقومه { واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم } الاعراف: 76 ونحو ذلك قوله تعالى في الامتنان على المهاجرين بعد غزوة بدر { واذكروا اذ انتم قليل مستضعفون في الارض تخافون ان يخطفكم الناس فاواكم وايدكم بنصره } الانفال: 26. وقال عمرو بن كلثوم مفاخرا بكثرة قومه: ملأنا البر حتى ضاق عنا ونحن البحر نملأه سفينا (5) وقال السموأل يعتذر عن قلة قومه، فيقول: تعرينا انا قليل عدينا فقلت لها: إن الكرام قليل (6) وهذه القلة العديدة كثيرا ما تسبب للأقلية ان تلقى الظلم والاضطهاد من الاكثرية، وخصوصا إذا غلب الاكثرية التعصب والاستعلاء على الآخرين. ولهذا نرى الأقليات في انحاء الارض تتضامن وتتلاحم فيما بينها، لتحافظ على كيانهما أما الاكثرية، وان كانت الأقليات الإسلامية اقل الناس حظا من هذا التلاحم والتماسك. وعلى الرغم من ان تعاليم دينهم تحثهم على التكامل والترابط والتعاون فيما بينهم على البر والتقوى لا على الاثم والعدوان بحكم الاخوة الإسلامية الواصلة بينهم، والعقيدة الإسلامية التي تجعلهم كالجسد الواحد.

الأقليات الإسلامية:

المسلمون ينقسمون _ من حيث الاوطان التي يعيشون _ فيها إلى قسمين: القسم الأول: الذي يعيش داخل ما سماه الفقهاء (دار الإسلام). وبتعبيرنا المعاصر: داخل مجتمعات الإسلامية، أو الدولة الإسلامية. ونعني بها: البلاد التي اغلبية سكانها مسلمون معلنون بإسلامهم، على الأقل في اقامة الشعائر الدينية مثل: الإذان والصلاة والصيام وتلاوة القران، واقامة المساجد، والسماح بالحج ونحو ذلك، ويمارسون أحوالهم الشخصية من الزواج والطلاق ونحوها وفق أحكام دينهم. والقسم الثاني: هو الذي يعيش خارج (دار الإسلام) بعيدا عن المجتمعات الإسلامية أو عن (العالم الإسلامي). وهذا القسم نوعان: النوع الأول: من اهل البلاد الأصليين، الذين اسلموا من قديم، ولكنهم يعتبرون أقلية بالنسبة لمواطنيهم الآخرين من غير المسلمين. وقد تكون هذه الأقلية كبيرة مثل الأقلية المسلمة الهندية، فانها تبلغ نحو 150 (مائة وخمسين) مليوناً. وقد تكون اقل من ذلك، ان بعض الأقليات لا تبلغ أكثر من عدة ألوف. ومن هؤلاء عدة ملايين في امريكا الشمالية معظمهم من المسلمين الذين جاء بهم من افريقيا، واقتيدوا قسرا على انهم رقيق، وهم أحرار ابناء أحرار. ومنهم عدة ملايين في اوربا الشرقية، كما في بلغاريا وغيرها. والنوع الثاني: من المهاجرين الذين قدموا من البلاد الإسلامية للبلاد غير الإسلامية، للعمل فيها، أو للهجرة، أو للدراسة، أو لغير ذلك من الاسباب المشروعة، وحصلوا على إقامة قانونية بهذه البلاد. وبعضهم حصل على جنسيتها، وأصبح له حق المواطنة والانتخاب وغير ذلك مما تفره دساتير هذه الاقطار (7).، ملما ذكرنا انفا في موضوع نبذة ونظرة للمسلمين وكيفية اندماجهم مع الغرب.

المقاصد الإسلامية

المقاصد لغة: جمع مقصد، والمقصد مأخوذ من (قصد)، يقال: قصد يقصد قصداً ومقصداً (8)، فالقصد والمقصد بمعنى واحد. ويأتي القصد في اللغة على أربعة معانٍ: المعنى الأول: الاعتماد، والأم، وإتيان الشيء، والتوجه، تقول: قصده، وقصد له، وقصد إليه إذا أمه، ومنه أيضاً: أقصده السهم إذا أصابه فقتل مكانه، وكأنه قيل ذلك لأنه لم يجد عنه (9). المعنى الثاني: استقامة الطريق (10). المعنى الثالث: العدل، والتوسط وعدم الإفراط (11). المعنى الرابع: الكسر في أي وجه كان، تقول قصدت العود قصداً كسرتة (12).

المقاصد اصطلاحاً: تعريف مقاصد الشريعة باعتبارها علماً لمركب معين:

" إن الكثير من علماء أصول الفقه ومن الذين خاضوا في علم المقاصد من القدامى، لم يحددوا تعريفاً واضحاً لها، حيث يرى بعض الباحثين أن سبب عدم تعريفهم للمقاصد عائدٌ إلى وضوح معناه في أذهانهم، فهم حاضرة في ذهن كل فقيه عند اجتهاده الفقهي" (13)، حتى نرى شيخ المقاصد أبا إسحاق الشاطبي (ت790هـ)، لم يحرص على إعطاء حد وتعريف للمقاصد الشرعية، لأنه اعتبر ذلك واضحاً، ولأنه ذكر في كتابه (الموافقات) أنه متب ذلك للعلماء الراسخين في علوم الشريعة، حيث يقول: " ولا يسمح للناظر في هذا الكاتب ان ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد، حتى يكون رياناً من علم الشريعة وأصولها وفروعها، ومنقولها ومعقولها، غير مخذ إلى التقليد والتعصب للمذهب" (14). وإنما كانوا يذكرون بعض المصطلحات التي كانت تشير إلى مقاصد الشريعة، مثل: الغرض والقصد والمصالح والتعليل والهدف والغاية والحكمة والعلة والمناسبة، وغير ذلك من هذه المصطلحات التي تستخدم في مقاصد الشريعة. ومن استخدامهم لكلمة المصالح قول العز بن عبد السلام (ت770هـ): " والشريعة كلها مصالح أما تدرأ مفسد أو تجلب مصالح" (15).

أما العلماء المعاصرة فقد تقاربت رؤيتهم الدالة على المقاصد مع القدامى، فقاموا بتأصيلها وجعلها علماً قائماً بذاته، منفرداً باسم (علم مقاصد الشريعة) (16).

فقد عرفها الشيخ حنيد الطاهر بن عاشور (ت1393هـ): " مقاصد التشريع العامة هي المعاني والحكم الملحوظ للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة، فيدخل في هذا أوصاف الشريعة، وغايتها العامة، والمعاني التي لا يخلو التشريع عن ملاحظاتها، ويدخل في هذا أيضاً معان من الحكم ليست ملحوظة في سائر الأحكام ولكونها ملحوظة في أنواع كثيرة منها" (17).

وعرفها علال الفارسي (ت1394هـ) بقوله: " المراد بمقاصد الشريعة: الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها" (18). ويقول في موضع آخر: " المقاصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض، حفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها المستخلفين فيها، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة، ومن صلاح في العقل وفي العمل، وأصلاح في الأرض، واستنباط لخبراتها، وتدبير لمنافع الجميع" (19). والمقاصد التي نتعرض لها هنا هي المقاصد التي نرى أنها يمكن توظيفها توظيفاً مباشراً في أحكام تتعرض لها هذه الأقليات، ولا يدخل عليها الحرج.

على سبيل المثال لا الحصر:

1. نشر الإسلام وحمل الدعوة وتبليغها.
2. ترغيب الناس في الإسلام.
3. السماحة واللين في التعامل.

القواعد الفقهية

"القاعدة في اللغة: تفيد مادتها (القاف، والعين، والدال) بمعنى الاستقرار والثبات، قال ابن فارس: القاف والعين والدال أصول مطرد منقاس لا يخلف، وهو يضاهي الجلوس، وان كان يتكلم في مواضع لا يتكلم فيها بالجلوس" (20). وقد ذكر معاجم اللغة اللغوية في هذه المادة كلمات متعددة يبدو من ظاهرها الخلاف، ولكنها عند تأملها نجد أنها تعود إلى المعنى الذي ذكرناه، ولو بضرب من التأمل، كقاعدة الرجل أي: امراته، وامرأة قاعد عن الحيض والازواج، والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً، ملتفتاً في ذلك إلى قعودهن واستقرارهن في بيوت آبائهن أو أوليائهن، ومنه قوله تعالى:

{ والقواعد من النساء التي لا يرجون نكاحاً } النور: 60، كما ان امرأة الرجل تسمى قعيدة لثبوتها واستقرارها في بيت زوجها، والقعد: اللئيم لقعوده عن المكارم، والقعد هو الأقرب نسباً إلى الأب الأكبر، فكانه قاعد معه، ومن ذلك ذو القعدة، الشهر الذي كانت العرب تقعد فيه عن الأسفار، وقواعد البيت أساسه، ومنه قوله تعالى: { واذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت واسماعيل } البقرة: 127.

والقواعد – ايضاً – جمع قاعد، وهي المرأة المسنة، لكونها ذات قعود، وقواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء، شبهت بقواعد البناء، وقواعد اليهودج خشبات أربع معترضات في أسفله.

وبوجه عام فان المعنى اللغوي لهذه المادة هو الاستقرار والثبات، وأقرب المعاني إلى المراد في معاني القاعدة هو الأساس، نظراً لابتناء الأحكام عليها كابتناء الجدران على الأساس.

تعريف القواعد بمعناها الخاص، أي: باعتبارها علماً ولقبا على القواعد الفقهية لان خوض بتعريفات العلماء القدامة وانما نذكر بعض تعريفات المعاصرين على سبيل المثال لا الحصر

عرّف الاستاذ مصطفى احمد الزرقا القواعد الفقهية، فقال: " القواعد: أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاماً تشريعية عامة، في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها" (21).

وقال شارح اومبينا: " فهي تمتاز بمزيد من الايجاز في صياغتها على عموم معناها وسعة استيعابها للفروع الجزئية، فتصاغ القاعدة بكلمتين، أو ببضع كلمات محكمة من ألفاظ العموم(22).

وقد أخذ بهذا التعريف د.محمد مصطفى شلبي، بعد تعديله، وحذفه كلمة دستورية، فقال في تعريفها: " أصول ومبادئ كلية تصاغ في نصوص موجزة تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها(23).
وقد أخذ على هذا التعريف انه عرّف القواعد بمرادفها، وهو قوله: "أصول فقهية كلية" فتعريفه لفظي وليس علمياً (24).

على أن الاستاذ الزرقا ادخل في تعريفه مصطلحات عامة وليست محددة تماماً، كقوله: نصوص دستورية، ثم أن كلمة (أصول) تشمل في اصطلاحات العلماء ما هو متسع وما هو ضيق المجال، بل أن الفقهاء استعملوا الأصل – في الغالب بمعنى الضابط الضيق المجال، ولا يخرجها وصفها بأنها عامة عن ذلك، لأن عموم الأصل يمكن حمله على شموله لجزئياته المشخصة، وذكر الايجاز في العبارة في نص التعريف من مأخذه، لان الايجاز في الصيغة، وان كان غالباً في القواعد ومستحسن، ولكن ليس ركناً ولا شرطاً في القاعدة، ليدخل في تعريفها (25).

بعض القواعد الفقهية وكيفية توضيفها
إن قواعد الفقه رافدا ثرا من روافد الفقه الإسلامي، ومصدرا من أساسياً من مصادره ومنبعاً لأسرار الشرع وحكمه، بها تضبط الأحكام وبها تناط، وبممارستها تحصل اهلية التخريج والاستنباط، وقد وصفها القرافي بقوله:
" والقسم الثاني من الأصول قواعد كلية فقهية جلية، كثيرة، العدد، عظيمة المدد، مشتملة على أسرار الشرع وحكمه... وهي مهمة في فقه عظيم النفع، ويقدر الاحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتنتضح مناهج الفتاوى وتكشف، فيها تنافس العلماء، وتفاضل الفضلاء، وبرز القارح على الجذع، وحاز قصب السابق من فيها برع(26).

وهي قواعد كثيرة ومرنة، والاستفادة منها أسهل على الفقيه من الاستفادة من الأصول الهامة، ويمكن توظيف كثير منها في فقه الأقليات الإسلامية، وان كانت تتفاوت في ذلك ظهوراً وخفاءً.
وبما أن المقام لا يتسع لتتبع تلك القواعد، فإننا نذكر هنا بعض القواعد دون حصر العدد وكيفية يمكن توظيفها توظيفا مباشراً فيما تعاني منه هذه الأقليات، مثل:

الأمر بمقاصدها

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

لا ضرر ولا ضرار

الضرر يدفع بقدر الامكان

الضرر يزال بقدر الامكان

الضرر لا يزال بضرر مثله أو كبر منه

يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام

يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى

يرتكب اخف الضررين

درء المفسدة أولى من جلب المصلحة

تغتفر المفسدة القليلة لجلب مصلحة كبيرة

تفوت ادنى المصلحتين

المشقة تجب التيسير

إذا ضاق الأمر اتسع

يجوز تبعاً ما لا يجوز أصلاً

يجوز بقاء وانتهاء ما لا يجوز انشاء وابتداء

الأصل في الأشياء الإباحة

الأصل في العاديات والمعاملات النظر إلى العلل والمصالح

الغرم بالغنم

المسلمون عند شروطهم

المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً

النادر لا حكم له

للاكثر حكم الكل

حقوق الله مبنية على المسامحة. وحقوق العباد مبنية على المشاحة

حقوق الامّة مقدمة على حقوق الافراد

فرض العين مقدمة على فرض الكفاية

فرض الكفاية الذي لم يحم به احد مقدم على فرض الكفاية الذي قام به بعض الناس
لا تقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة

المشد يشد الله عليه

العبرة بالخواتيم

اعمال القلوب افضل من اعمال الجوارح

لا يزال المنكر بمنكر اكبر منه

الإسلام يجب ما قبله، والتوبة تجب ما قبلها

ما قارب الشيء يأخذ حكمه

ما بنى على الباطل فهو باطل

ليس بعد الكفر ذنب

البدعة شر من المعصية

الظني لا يقاوم القطعي، فضلا من ان يقدم عليه

البقيين لا يزول بالشك(27).

إلى غير ذلك من القواعد التي لا يستغني عنها مفتي ولا قاضي ولا باحث في علوم الشرع
وعمل بهذه القواعد سوف نقف عند بعض المواضيع الذي يمكن نعالجها في الفصل الثالث

المحور الثالث

بعض المسائل في فقه الأقليات الإسلامية

وتضمن:

1. نشر الإسلام عن طريق خلق سوق إسلامي أو تجار مسلمين:

يعرف السوق بأنه ذلك التنظيم الذي يهيئ لكل من البائعين والمشتريين فرص تبادل السلع والخدمات وعناصر الانتاج
وفيه تحدد الاسعار. وعليه فان الشرط الأساسي لوجود السوق هو توفر امكانية الاتصال بين البائعين والمشتريين سواء
كانوا في مكان واحد ام امكان متفرقة(28).

ونحن هنا سوف نركز على تبادل التجاري في مكان واحد لجلب الأنظار من أجل خلق سوق تجاري للأقليات الموجودة
في دولة ما.

عنى الفقهاء بوضع معايير خاصة للأسواق فذهبوا إلى انه يجب فيها ان تكون رفيعة متسعة وتقوم الدكاكين والمحلات
على جانبي الطريق ثم تسقف بالحماية للمارة من حر الشمس ومن المطر

يقول الشيرازي: (ينبغي ان تكون الاسواق في الارتفاع والاتساع على ما وصفته الروم قديما)(29).

وبغض النظر عن المحددات التي وردت في هذا المقتطف من حيث سعة الاسواق وارتفاعها فان هذا المقتطف يؤكد حقيقة
موداها أن فكر الاقتصاد الإسلامي إضافة إلى وظيفته الرئيسية في رقابة السوق والعمليات الاقتصادية التي تدور فيه فان
التخطيط العمراني للسوق وتنظيمها يقع في مستوى من مستويات واجبات جهاز الرقابة، ومن هنا يكون جهاز الرقابة
ملزما في عمارة الاسواق بملاحظة مختلف المصالح وأخذها بعين الاعتبار في بناء الاسواق وتشبيدها سواء كانت هذه
المصلحة المنتج أو المستهلك البائع أو المشتري.. وإيام كان المحدد لسعة السوق وارتفاعه فان المهم في ذلك هو الهدف
والغاية من هذه السعة وذلك الارتفاع ومن وجود السوق أصلا في مثل هذه البلدان، وهو ادارة العملية الاقتصادية بما يفي
بمصلحة اطراف العملية الاقتصادية وما يحقق السير والسهولة في عملية التبادل وهذه الغاية يحكمها وإلى حد الظروف
الملائمة وطريقة الاعمار البنائي وجلب الأنظار إلى السوق ووضع فيه من لمسات أو زخارف ومعالم تشير إلى ان هذا
السوق ينقل لك ثراث وحضارة إسلامية وان الذي يدخل على هذا السوق يشعر بأنه يعيش وسطة بلد غير البلد الذي هو
فيه، وتعامل وأخلاق البائعين تحمل عقيدة وأخلاق الدين الذي ينتمون اليه وكذلك مبادئ التسامح في البيع والشراء وبهذا
يكون لهذا السوق دعم ونشر للعقيدة التي تنتمي لها وكذلك يجلب للسوق أنظار ويكون الاقبال له ويرفع من مستوى
العرض والطلب في السوق فيرفع من مستوى الدخل المسلم الذي يقوم في تلك المدن الغربية مما يجعل اقتصاده أو دخله
اليومي في ارتفاع وتزايد يعينه على العيش في تلك البلاد وبهذا يكن قد حققنا نوعين من الارباح الربح الأساسي بان دعوة
الغير المسلمين إلى الإسلام عن طريق أخلاق الإسلام التجاري، وكذلك رفع مستوى الدخل اليومي أو الشهري أو السنوي
للعوائل المسلمين الذين يعملون بهذا السوق وانتعاشهم اقتصاديا(30).

2. توفير فرص عمل من طريق الاستثمار في دول الغرب

ان فكر الاقتصاد الإسلامي يشير دائما إلى الاستثمار وتنمية الأموال لكي يكون أعداد القوة والسيطرة عن طريق الملكية
والامكانية لان بدون ملكية وامكانية لا تقوم الدولة ولا تستطيع حماية نفسها لذا يجب استغلال جميع قطاعات الخدمة

العامّة لخدمة مواطنيها وتوفير أبسط وسائل العيش لهم ابتداءً من الضروريات والحاجيات والتحسينيات، إذا لابد من توجيه الأنشطة الاقتصادية أولاً نحو إشباع جميع الحاجات الأساسية للناس من المأكل والمشرب والسكن (31)، وبما أننا أوجدنا المأكل والمشرب في خلق سوق إسلامي وتجار مسلمين ينمون ويرفعون من دخل الأقليات الموجودة في الدول الغير المسلمة بقي يجب ان توفر لهم السكن لكي نرفع عنهم حمل دفع الإيجار و متعلقاته، وكان التركيز واثارة هذه القضية في هذا البحث بسبب الاحداث الاخير دخول العصابات الارهابية (داعش) لثلاثة محافظات عراقية مما جعل الناس تركت منازلها وارضيتها ورحلت إلى دول الغرب واستقرت فيها، فصار من الواجب اثاره هذه المسالة لايجاد بديل سكنهم واستقرارهم ولذلك

سوف نعرض هنا فتوى المجلس الاوروبي للافتاء والبحوث عن مشروعية شراء أو توفير سكن للأقليات المسلمة في دول الغرب، وإلى من يريد الوقوف حول تفاصيل هذه الفتوى والاطلاع على اراء الفقهاء بالتفصيل يمكنه مراجعة كتاب الشيخ يوسف القرضاوي (32).

2- فتوى المجلس الأوربي للافتاء والبحوث:

فتوى جماعية مهمة صدرت من (المجلس الأوربي للافتاء والبحوث) في دورته الرابعة المنعقدة في مدينة (دابلن) بجمهورية ايرلندا في شهر دجب 1420 هـ الموافق أكتوبر سنة 1999م وهذا نصها: نظر المجلس في القضية التي عمت بها البلوى في أوروبا وفي بلاد الغرب كلها، وهي قضية المنازل التي تشتري بقرض ربوي بواسطة البنوك التقليدية.

وقد قدمت إلى المجلس عدة اوراق في الموضوع مابين مؤيد ومعارض، قرئت على المجلس، ثم ناقشها جميع الأعضاء مناقشة مستفيضة، انتهت بعدها بأغلبية أعضائه إلى ما ياتي:

1. يؤكد المجلس على ما اجتمعت عليه الامة من حرمة الربا، وأنه من السبع الموبقات، ومن الكبائر التي تؤذن بحرب من الله ورسوله، ويؤكد مل قررته المجامع الفقهية الإسلامية من أن فوائد البنوك هي الربا الحرام.

2. يناشد المجلس ابناء المسلمين في الغرب ان يجتهدوا في ايجاد البدائل الشرعية، التي لا شبهة فيها، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، مثل (بيع المرابحة) الذي تستخدمه البنوك الإسلامية، ومثل تاسيسي شركات إسلامية تنشئ مثل هذه البيوت بشروط ميسرة مقدورة لجمهور المسلمين، وغير ذلك.

3. كما يدعو التجمعات الإسلامية في أوروبا أن تفاوض البنوك الأوروبية التقليدية، لتحويل هذه المعاملة إلى صيغة مقبولة شرعا، مثل (بيع بالتقسيط) الذي يزداد فيه الثمن مقابل الزيادة في الأجل، فان هذا سيجلب لهم عددا كبيرا من المسلمين يتعامل معهم على أساس هذه الطريقة، وهو ما يجري به العمل في بعض الاقطار الأوروبية، وقد رأينا عددا كم البنوك الغربية الكبرى تفتح فروعاً لها في بلادنا العربية تتعامل وفق الشريعة الإسلامية، كما في البحرين وغيرها.

وبمكم للمجلس أن يساعد في ذلك بارسال نداء إلى هذه البنوك، لتعديل سلوكها مع المسلمين.

4. وإذا لم يكن هذا ولا ذلك ميسرا في الوقت الحاضر، فان المجلس في ضوء الادلة والقواعد والاعتبارات الشرعية، لا يرى بأساً من اللجوء إلى هذه الوسيلة، وهي القرض الربوي لشراء بيت يحتاج اليه المسلم لسكنه هو واسرته، بشرط الا يكون لديه بيت اخر يغنيه، وان يكون هو مسكنه الأساسي، ولا يكون عند من فائض المال ما يمكنه من شرائه بغير هذه الوسيلة، وقد اعتمد المجلس في فتواه على مرتكزين أساسيين:

المرتکز الأول:

قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات): وهي قاعدة متفق عليها، مأخوذة من نصوص القرآن في خمسة مواضع، منها في سورة الانعام: {وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه} [الاية: 119]، ومنها قوله تعالى في نفس السورة بعد ذكر محرمات الأطعمة: {فمن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم} [الاية: 145]، ومما قرره الفقهاء هنا ان الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة، خاصة كانت أو عامة.

والحاجة هي التي إذا لم تتحقق يكون المسلم في حرج وان كان يستطيع ان يعيش، بخلاف الضرورة التي لا يستطيع ان يعيش بدونها، والله تعالى رفع الحرج عن هذه الامة بنصوص القرآن كما في قوله تعالى في سورة الحج: {وما جعل عليكم في الدين من حرج} [الاية: 78]، وفي سورة المائدة: {ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج} [الاية: 6].

والمسكن الذي يدفع عن المسلم الحرج هو المسكن المناسب له في موقعه وفي سعته وفي مرافقه، بحيث يكون سكناً حقا. وإذا كان المجلس قد اعتمد على قاعدة الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، فانه لم ينسئ القاعدة الأخرى الضابطة والمكملة لها، وهي ان ما ابيح للضرورة، يقدر بقدرها، فلم يجز تملك البيوت للتجارة ونحوها.

والمسكن ولا شك ضرورة للفرد المسلم وللأسرة المسلمة، وقد امتن الله بذلك على عباده حين قال: {والله جعل لكم من بيوتكم سكناً} [النحل: 80]، وجعل النبي (صل الله عليه وسلم) المسكن الواسع عنصراً من عناصر السعادة الأربعة أو الثلاثة، والمسكن المستأجر لا يلبي كل حاجة المسلم، ولا يشعره بالأمان، وان كان يكلف المسلم كثيراً بما يدفعه لغير المسلم، ويظل سنوات يدفع اجرته ولا يملك منه حجراً واحداً، ومع هذا يظل المسلم عرضة للطرد من هذا المسكن إذا كثر عياله أو كثر ضيوفه، كما أنه إذا كبرت سنه أو قل دخله أو قطع، يصبح عرضة لأن يرمى به في الطريق.

وتملك السكن يكفي المسلم هذا الهم، كما انه يمكنه ان يختار المسكن قريبا من المسجد والمركز الإسلامي، والمدرسة الإسلامية، ويهيئ فرصة للمجموعة المسلمة ان تتقارب في مساكنها عسى ان تنشئ لها مجتمعا إسلاميا صغيرا داخل المجتمع الكبير، فيتعارف فيه ابناؤهم، وتقوى روابطهم، ويتعاونون على العيش في ظل مفاهيم الإسلام وقيمه العليا. كما ان هذا يمكن المسلم من أعداد بيته وتربيته بما يلي حاجته الدينية والاجتماعية، مادام مملوكا له. وهناك إلى جانب هذه الحاجة الفردية لكل مسلم، الحاجة العامة لمجموعة المسلمين الذين يعيشون أقلية خارج دار الإسلام، هي تتمثل في تحسين أحوالهم المعيشية، حتى يرتفع مستواهم، ويكونوا اهلا للانتماء إلى خير أمة اخرجت للناس، ويغدوا صورة مشرقة للإسلام أما غير المسلمين، كما تتمثل في ان يتحرروا من الضغوطات الاقتصادية عليهم، ليقوموا بموجب الدعوة ويساهموا في بناء المجتمع العام، وهذا يقتضي ألا يظل المسلم يكد طوال عمره من أجل دفع قيمة إيجار بيته ونفقات عيشه، ولا يجد فرصة لخدمة مجتمعه، أو نشر دعوته.

المرتكز الثاني: (وهو مكمل للمركز الأول الأساسي)

هو ما ذهب اليه ابو حنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني - وهو المفتي به في المذهب الحنفي - وكذلك سفيان الثوري وابراهيم النخعي، وهو رواية عن احمد بن حنبل، ورجحها المتأخرون من الحنابلة - من جواز التعامل بالربا - وغيره من العقود الفاسدة - بين المسلمين وغيرهم في دار الإسلام. ويرجح الأخذ بهذا المذهب هنا عدة اعتبارات، منها:

1- إن المسلم غير مكلف شرعا ان يقيم أحكام الشرع المدنية والمالية والسياسية ونحوها مما تتعلق بالنظام العام في مجتمع لا يؤمن بالإسلام، لان هذا ليس في وسعه، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها، وتحريم الربا هو من هذه الأحكام التي تتعلق بهوية المجتمع، وفلسفة الدولة، وإتجاهها الاجتماعي والاقتصادي. وإنما يطالب المسلم باقامة الأحكام التي تخصه فردا، مثل أحكام العبادات، وأحكام المطاعم والمشروبات والملبوسات وما يتعلق بالزواج والطلاق والريعة والعدة والميراث وغيرها من الأحوال الشخصية، بحيث لو ضيق عليه في هذه الأمور، ولم يستطع إقامة دينه فيها لوجب عليه ان يهاجر إلى ارض الله الواسعة ما وجد إلى ذلك سبيلا.

2- إن المسلم إذا لم يتعامل بهذه العقود الفاسدة - منها عقد الربا - في دار القوم، سيؤدي ذلك بالمسلم إلى ان يكون التزامه بالإسلام سببا لضعفه اقتصاديا وخسارته ماليا، والمفروض ان السلام يقوي المسلم ولا يضعفه، ويزيده ولا ينقصه، وينفعه ولا يضره، وقد احتج بعض علماء السلف على جواز توريت المسلم من غير المسلم بحديث: "الإسلام يزيد ولا ينقص" (33). أي يزيده المسلم ولا ينقصه، ومثله حديث: "الإسلام يعلو ولا يعلى" (34)، وهو إذا لم يتعامل بهذه العقود التي يتراسونها بينهم، سيضر إلى ان يعطي ما يطلب منه، ولا ياخ مقلبه، فهو ينفذ هذه القوانين والعقود فيما يكون عليه من مغارم، ولا ينفذها فيما يكون له من مغانم، فعليه الغرم دائما وليس له الغنم، وبهذا يظل المسلم ابدا مظلوما ماليا، بسبب التزامه بالإسلام، والإسلام لا يقصد ابدا إلى أن يظلم المسلم بالتزامه به، وأن يتركه - في غير دار الإسلام - لغير المسلم يمتصه ويستفيد منه، في حين يحرم على المسلم أن ينتفع من معاملة غير المسلم في المقابل في ضوء العقود السائدة، والمعتزف بها عندهم.

وما يقال من مذهب الحنيفة انما يجيز التعامل بالربا في حالة الأخذ لا الإعطاء، لأنه لا فائدة للمسلم في الإعطاء، وهم لا يجيزون التعامل بالعقود الفاسدة إلا بشرطين:

الأول: أن يكون فيها منفعة للمسلمين.

الثاني: ألا يكون فيها غدر ولا خيانة لغير المسلم، وهنا لم تتحقق المنفعة للمسلم.

فالجواب: أن غير المسلم، كما يدل عليه قول محمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير، واطلاق المتقدمين من علماء المذاهب، كما ان المسلم وان كان يعطي الفائدة هنا فهو المستفيد (35)، اذ به يمتلك المنزل في النهاية. وقد أكد المسلمون الذين يعيشون في هذه الديار بالسماع المباشر منهم وبالمراسلة: أن الاقسط التي يدفعونها للبنك بقدر الأجرة التي يدفعوها للمالك، أحيانا تكون اقل، ومعنى هذا اننا إذا حررنا التعامل هنا بالفائدة مع البنك حررنا المسلم من امتلاك مسكن له ولأسرته، وهو من الحاجات الأصلية للإنسان كما يعبر الفقهاء، وربما يظل عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر، يدفع إيجارا شهريا أو سنويا، ولا يملك شيئا، على حين كان يمكنه في خلال عشرين سنة - وربما أقل - ان يملك البيت.

فلو لم يكن هذا التعامل جائزا على مذهب ابي حنيفة ومن وافقه، لكان جائزا عند الجميع للحاجة التي تنزل أحيانا منزلة الضرورة، في إباحة المحظور بها.

ولا سيما ان المسلم هنا، انما يؤكل الربا ولا يأكله، أي هو يعطي الفائدة ولا يأخذها والأصل في التحريم منصب على (أكل الربا) كما نطق به آيات القرآن. وانما حرم الإيكال سدا للذريعة، كما حرمت الكتابة له والشهادة عليه، فهو من باب تحريم الوسائل لا تحريم المقاصد.

ومن المعلوم أن أكل الربا المحرم لا يجوز بحال، أما إيكاله – بمعنى طء الفائدة - فيجوز للحاجة، وقد نص على ذلك الفقهاء، وأجازوا الاستقراض بالربا للحاجة إذا سدت في وجهه أبواب الحلال.

ومن القواعد الشهيرة: أن ما حرم لذاته لا يباح إلا للضرورة، وما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة، والله الموفق (36).

الخاتمة

وفي الختام جاء حصادنا التالي:

1. إن مصطلح الأقليات مصطلح حديث في الاقتصاد الإسلامي.
2. إن الاندماج حاصل في الدول الغربية فيجب على المسلمين أخذ دورهم وعدم الانصهار بين الغرب.
3. الوقوف مع بعض القواعد الفقهية يمكن من تحقيق كثير من الخدمات للمسلمين في البلاد الغرب دون الخروج عن اطار السلام.
4. الشريعة الإسلامية وجدت من أجل رفع الحرج عن المسلمين من خلال تطبيق مقاصد الشريعة.
5. إن الشريعة الإسلامية من خلال قواعدها ومقاصدها يتيح الفرصة امام المسلمين من توفير ضروريات الحياة مثل المسكن لضمان عيشهم بعيدة عن ضغوطات أصحاب الشقق أو البيوت الإيجار ولضمان لعوائلهم بالعيش الرغيد.
6. المجمع الفقهي الأوربي يواكب العصر ويتدارك المعاملات المعاصرة بفتاوى يعين المسلم على التعامل مع هذه المعاملات وفق حدود مشروعة.

ثبت المصادر والمراجع

القران الكريم

- ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي الغرناطي ابو اسحاق / الموافقات / تحقيق مشور آل سلمان، دار ابن عفان بالخبر، ط1.
- ابو الحسن علي بن عمر بن احمد بن مهدي بن دينار البغدادي الدار القطني / سنن الدار القطني / تحقيق: شعيب ارناؤوط، ناشر: مؤسسة الريالة، بيروت ط1، 2004م
- ابو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدي / المستدر على الصحيحين / تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1990. حاشية الذهبي.
- أبي عبدالله الزوزني، كتاب شرح المعلفات السبع، لجنة التحقيق في الدار العالمية.
- احمد بن ادريس بن عبدالرحمن الصفهجي المشهور بالقرافي المتوفي (684هـ) كتاب فروق انوار البروق في انوار الفروق / دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، د. محمد احمد سراج، ا.د. علي جمعة محمد ط والناس: دار السلام: 1-3-2
- احمد بن الحسين بن علي بن موسى الخرساني المعروف ب ابي بكر البيهقي / سنن الكبرى / تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكب العلمية، بيروت، ط3، 2003.
- احمد بن فارس بن زكريا ابو الحسين/ معجم مقاييس اللغة / المحقق، عبدالسلام هارون، سنة 1979م
- احمد بن فارس بن زكريا ابو الحسين/ معجم مقاييس اللغة / المحقق، عبدالسلام هارون، سنة 1979م
- بهجت عبدالغني عبدالله / مدخل إلى الاجتهاد المقاصدي / ط1 مصر دار الكلمة، 2014
- سميح عبدالوهاب الجندي / اهمية المقاصد في الشريعة الإسلامية واثرا في فهم النص واستنباط الحكم ط. الأولى. تاريخ النشر: 2012: 26
- عبداللطيف هميم/ الدول ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الإسلامي، ص405. وغنية الذاكر للتلمساني.
- عزالدين عبدالعزيز عبدالسلام / قواعد الأحكام في مصالح الانام (ط: الازهر) المحقق: ط، عبدالرؤف سعد، سنة الناشر 1991
- علال الفارسي / مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، (ت:1394هـ)، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الخامسة (1993م).
- فتوى الشيخ مصطفى الزرقا، وتفسيره لمذهب الحنفية
- محمد الروكي / نظرية التقيد الفقهي واثرا في اختلاف الفقهاء، ناشر كلية الاداب والعلوم الانسانية، تاريخ 2010
- محمد مصطفى الزحيلي / القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الاربعة / ط: الأولى 1427 هـ _ 2006م الناشر: دار الفكر – دمشق.
- محمد مصطفى شلبي/ المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه / ناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، تاريخ 1983
- محمد ناصر الدين الاباني / السلسلة الصحيحة / الناشر، مكتبة المعارف د. ط، د. ت.
- مدخل للفكر الاقتصاد في الإسلام. د. سعيد سعد مرطان، الطبعة الثانية، سنة 2004م، مؤسسة الرسالة.

مصطفى احمد الزرقا / مدخل الفقهي العام / الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع السلسلة تاريخ، 2012. نزبه حماد / قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد / ط1، دار الشام بيروت سنة 1421هـ - 2001م. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين / المفصل في قواعد الفقهية / تقديم أ.د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، دار التدمرية، رياض ط2، تاريخ 1432 هـ 2011م. يوسف القرضاوي/ فقه الأقليات المسلمة/ ط: الأولى دار الشروق، سنة 1422هـ - 2001م.

المقالات

حسام الدين، مقالة نشرها فقه الأقليات يحقق الاتزان النفسي ويواجه الإرهاب في (القاهرة) 13/نوفمبر/2015
منى مكرم عبيد، مقالة بعنوان الأقليات المسلمة في الغرب ومشكلة الاندماج. 2/يون/2016

الهوامش

- (1) انظر: حسام الدين، مقالة نشرها فقه الأقليات يحقق الاتزان النفسي ويواجه الإرهاب في (القاهرة) 13/نوفمبر/2015
- (2) المصدر السابق
- (3) انظر المصدر السابق
- (4) انظر: استاذة: منى مكرم عبيد، مقالة بعنوان الاقليات المسلمة في الغرب ومشكلة الاندماج. 2016/6/2
- (5) أبي عبدالله الزوزني، كتاب شرح المعلقات السبع، لجنة التحقيق في الدار العلمية ص111
- (6) عندما فرت من بطش كسرى فارس
- (7) د.يوسف القرضاوي/ فقه الاقليات المسلمة/ ط: الاولى دار الشروق، سنة 1422هـ - 2001م. ص 15- 17
- (8) احمد بن فارس بن زكريا ابو الحسين/ معجم مقاييس اللغة / المحقق، عبدالسلام هارون، سنة 1979م: 95/5. باب (قصد)
- (9) ابن منظور: محمد بن كرم بن علي / لسان العرب: 377/7. احمد بن فارس/ معجم مقاييس اللغة: 95/5. محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي / مختار الصحاح / طبعة المدققة كامل التشكيل ومميز المداخل، مكتبة لبنان: 863.
- (10) ابن منظور / لسان العرب: 377/7. محمد بن محمد بن عبدالرزاق المرتضى الزبيدي/ تاج العروس من جواهر القاموس، ط: كويت ت. ن: 9: 35/2008. مادة (قصد)
- (11) ابن منظور / لسان العرب: 378 / 7. مجموعة من المؤلفين / المعجم الوسيط: 738.
- (12) ابن منظور / لسان العرب: 378/7
- (13) سميح عبدالوهاب الجندي / اهمية المقاصد في الشريعة الاسلامية واثرها في فهم النص واستنباط الحكم ط: الاولى. تاريخ النشر: 2012: 26
- (14) ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي الغرناطي ابو اسحاق / الموافقات / تحقيق مشور آل سلمان، دار ابن عفان بالخبر، ط: 1: 58/1.
- (15) عز الدين عبدالعزيز عبدالسلام / قواعد الاحكام في مصالح الانام (ط: الازهر) المحقق: ط، عبدالرؤوف سعد، سنة الناشر 1991: 12 / 1
- (16) بهجت عبدالغني عبدالله مدخل الى الاجتهاد المقاصدي: / 17
- (17) علال الفارسي / مقاصد الشريعة الاسلامية ومكارمها، (ت: 1394هـ)، دار الغرب الاسلامي بيروت، الطبعة الخامسة (1993م): 49
- (18) علال الفارسي / مقاصد الشريعة الاسلامية ومكارمها: 7.
- (19) المصدر السابق: 45- 46
- (20) حمد بن فارس بن زكريا ابو الحسين/ معجم مقاييس اللغة: 5/108
- (21) مصطفى احمد الزرقا / مدخل الفقهي العام / الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع السلسلة تاريخ، 2012 ص 947. فقرة 556
- (22) المصدر نفسه ص 947. فقرة 556
- (23) محمد مصطفى شلبي/ المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه / ناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، تاريخ 1983. ص 324
- (24) محمد الروكي / نظرية التقيد الفقهي واثرها في اختلاف الفقهاء، ناشر كلية الاداب والعلوم الانسانية، تاريخ 2010. ص 44
- (25) د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين / المفصل في قواعد الفقهية / تقديم أ.د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، دار التدمرية، رياض ط2 تاريخ 1432 هـ 2011م. ص 31
- (26) احمد بن ادريس بن عبدالرحمن الصفهجي المشهور بالقرافي المتوفي (684هـ) كتاب فروق انوار البروق في انوار الفروق / دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، د. محمد احمد سراج، ا.د. علي جمعة محمد ط والناشر: دار السلام: 1 3-2
- (27) انظر: د. محمد مصطفى الزحيلي / القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الاربعة / ط: الاولى 1427هـ _ 2006م الناشر: دار الفكر - دمشق
- (28) مدخل للفكر الاقتصاد في الاسلام. د. سعيد سعد مرطان، الطبعة الثانية، سنة 2004م، مؤسسة الرسالة / ص 121
- (29) نهاية الرتبة للشيرازي / ص 11، وراجع في مواصفات الاسواق وعمارته نهاية الرتبة / لابن بسام / ص 17 وما
- (30) انظر: د. عبداللطيف هميم/ الدول ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الاسلامي، ص 405. وغنية الذاكر للتمساني ، ص 62-68
- (31) انظر: د. نزبه حماد / قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد / ط1، دار الشام بيروت سنة 1421هـ - 2001م، ص 528-529
- (32) انظر: د. يوسف القرضاوي / في فقه الاقليات المسلمة. ص 154

-
- (33) رواه الحاكم في المستدرک برقم، 8006 وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، ووافقه البيهقي. وقال الالباني ضعيف
(34) الدار القطني 3620، والبيهقي في سنن الكبرى 12155 وحسنه الالباني في صحيح الجامع 2778
(35) انظر: فتوى الشيخ مصطفى الزرقا، وتفسيره لمذهب الحنفية في ذلك / 625-626
(36) انظر: د. يوسف القرضاوي / في فقه الاقليات المسلمة / 175-178